

«الكوكتيل» الكارثى!

بريد؛



لم يعد من المقبول فضلا عن المعقول أن نغض الطرف عن الحقائق المفزعة الخاصة بالتلوث البيئي الناتج عن عادم السيارات في مصر، ذلك التلوث الذي وصل إلى مستويات قاتلة لكل الكائنات الحية، وإن كان قتلا بطيئا، وقصر الحديث على التلوث بعادم السيارات فقط، مرده أن الأرقام التي سترد هنا هي أرقام موثقة بما لا يدع مجالا لأى شك أو تشكيك، بل هي معلومات علمية لا تحتمل التأويل، فالسيارة الحديثة من الحجم المتوسط ذات السعة الثرية (1600 - 2000) سنتيمتر مكعب (Cc) تنتج من غاز ثاني أكسيد الكربون (غاز الاحتباس الحراري) ما لا يقل عن ثلاثة أطنان إذا قطعت مسافة 15000 كيلومتر سنويا (بمعدل 1 كيلوجرام كل 5 كيلومترات)، وتتضاعف الكمية كلما تضاعفت المسافة المقطوعة، فإذا كان لدينا نحو عشرة ملايين سيارة في مصر حسب أقل التقديرات لآخر الإحصاءات سواء لإدارات المرور أو الجهاز المركزي للإحصاء، فهذا يعني أن شوارعنا وصدورنا وهواءنا نستقبل جميعا ما لا يقل عن 30 مليون طن من هذا الغاز سنويا، ومع أن غاز ثاني أكسيد الكربون هو هم عالمي بامتياز بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري، فهو ليس همنا الأول في مصر لأنه غير ضار بالصحة بطريقة مباشرة.

الكربون، وهو غاز أول أكسيد الكربون CO الناتج عن عدم اكتمال عملية الاحتراق في محركات السيارات، فضلا عن المصادر الأخرى، وتنتج سياراتنا منه في أقل الأحوال سوءا عشر (واحد على عشرة) مما تنتجه من غاز ثاني أكسيد الكربون، أى ما يقرب من ثلاثة ملايين طن سنويا من هذا الغاز المميت المدمر لعقول أطفالنا وشبابنا وشيوخنا بسبب اتحاده مع كريات الدم الحمراء بدلا من الأكسجين، وهو رقم مفرع وكارثي لو كنا نهتم بالأرقام أو بصحة البشر في هذا البلد الذى يعانى معاناة شديدة من إهمال هذه القضية على مدى عقود، وقد سبقنا العالم منذ ستينيات القرن الماضى إلى معالجة قضية غاز أول أكسيد الكربون والقضاء عليه بإصدار قوانين البيئة التى تلزم صانعى السيارات بتطوير التكنولوجيا اللازمة للحد من تلك الانبعاثات القاتلة، تلك التكنولوجيا التى توجت باختراع «المحول الحفزي» أو ما يسميه الناس «علبة البيئة»، الذى يوضع فى شحمان السيارات لمعالجة ذلك الغاز إلى أن اقترب مستواه الآن فى السيارات الحديثة من مستوى الصفر، لكننا فى مصر نبدو وكأننا نعيش فى كوكب آخر لا علاقة له لا بالعلم ولا بالتكنولوجيا، فها هى سياراتنا تجرى (أو بالأحرى تتوقف) فى شوارعنا المخرقة مروريا نافثة سمومها فى صدور البشر الذين تكالبت عليهم صنوف الدهر مما صنعتة أيدينا، ها هى السيارات تنفث سمومها فينا دون أن يفكر أحد من وزراء البيئة فى حكوماتنا المتعاقبة على مدى عقود فى أن يفعل ما فعله غيرنا منذ عشرات السنين ليوقف هذا الغاز المميت، وأن يفعل قانون البيئة اليتيم الذى صدر فى مصر تحت رقم (4) لعام 1994 دون أن يهتم بتنفيذه أحد منذ صدوره حتى الآن، ودون أن تشترط تراخيص السيارات نجاحها فى اجتياز معايير انبعاث تلك العوادم المميتة وفق هذا القانون اليتيم، ولقد كانت الحجة دائما هى ارتفاع سعر المحول الحفزي وهو تحميل زائد على سعر السيارة حسب قولهم، لكن المشكلة بقيت كما هى رغم الانخفاض الكبير فى سعر المحول الذى وصل إلى بضعة آلاف قليلة من الجنيهات، وهو رقم بسيط فى سعر السيارة ككل، وهو ما يعنى إما أن أجهزتنا الحكومية لا تعرف حجم تلك الكارثة البيئية وهى مصيبة، وإما أنها تعرفها لكنها لا تهتم وهى مصيبة أكبر، والأخطر من ذلك هو الدخان الأسود المنبعث من عادم سيارات الديزل (الأتوبيسات وسيارات النقل الثقيل) التى تعمل بالسولار، ذلك الدخان الذى يحمل لنا مخاطر جمة لـ «كوكثيل كارثي» من المواد المسرطنة الشديدة الخطورة، لكننا كعادتنا نتعاس عن رؤية ما يفعله العالم الذى يولى الانبعاثات الضارة اهتماما بالغا بسبب خطورتها على صحة البشر والحجر على حد سواء، ويتخذ من أجل منع انبعاثها التدابير اللازمة تقنيا وتشريعا وتنفيذيا!

د. أحمد الجبوشى

أستاذ هندسة محركات السيارات - جامعة حلوان